عميدة مصممي الأزياء منى المنصوري في حوار خاص مع «نادي المال والأعمال»

مليون درهم سعـر لا يســـتحقه فســـتان وإن زينـه الذهب

نادي المال والأعمال – أبوظبي

ترى مصممة الأزياء الإماراتية منى المنصوري، نزوع الكثير من المصممين والمصممات إلى الفرقعات الإعلامية عبر عرضهم أزياء بأسعار مبالغ فيها, مشيرة إلى أن عرض فستان بـ مليون درهم إماراتي يعد أمراً مبالغاً فيه ويجافي المنطق, مضيفة أن تكاليف المواد الخام في أي فستان ومهما زين بالماس أو الأحجار الكريمة أو الذهب الخالص لن يصل مع تكلفة العمل اليدوي إلى هذا المبلغ .

المنصوري تمضي للقول أن أقصى سعر لفستان أو زي صممته لم يتجاوز حدود الـ ٢٠٠ ألف درهم ، وذلك يعود بالدرجة الأولي إلى قيمة الأحجار الكريمة والماسات التي تزينه إلى جانب تكلفة العمل اليدوي على حد قولها، مردفة أن أسعار الفساتين تتراوح بين ٣٠ – ٢٠٠ ألف درهم بشكل عام للأزياء متضمنة تكلفة العمل اليدوي، قائلة « لا أعتقد أن هناك فستاناً سترتفع تكلفته أعلى من هذه الأرقام .

«إمارات القمم» تعبير عن وجهة نظري حول الاقتصاد

وأشارت المنصوري أيضاً إلى النمو المضطرد الذي تشهده صناعة الأزياء الخليجية، إذ يشهد قطاع الأزياء منافسة شديدة عززت نمو الصناعة وانتشارها حتى خارج حدود منطقة الخليج أو المنطقة العربية كما تصف ، انتشار تعتزم المنصوري العمل على تعزيزه عبر افتتاح وشيك لفروع علامتها التجارية « المنصوري» في كل من سويسرا وبريطانيا ، خطوة وصفتها بالمهمة لانتشار الأزياء الخليجية عالمياً ، خاصة تلك التي تتميز بطابع تراثي .

بدايات تتحدى العوائق

منى المنصوري والتى تلقب بـ « عميدة المصممين « بدأت رحلتها مع المجال في العام ١٩٩١ إلى يومنا هذا, إذ لم تتوقف يوماً عن إظهار إبداعاتها برغم الانتقادات التي جابهت مسيرتها فالمجتمع لم يتقبل ظهور إمرأة في مجال التصميم ، موقف ردت عليه « المنصوري « بإثبات موهبتها وتميزها وأنها ستكون رقماً وعلماً في عالم التصميم في الإمارات .

وترى المصممة الإماراتية في الانفتاح عبر وسائل الإعلام وتكنلوجيا التقنية الحديثة والعولمة والتطورات الرقمية المتسارعة ، عوامل أسهمت في ظهور مصممات كثر , مضيفة « حين بدأت تصميم الأزياء كانت هناك معارضة كبيرة من قبل أسرتي ، لكن

أصريت على الاستمرار ، وودت أن أثبت لكل من يحيط بي موهبتي ، خاصة وأنني لا أقدم إلا كل ما يشرف المرأة الإماراتية ، ظهوري لم يبدأ فعليا إلا في العام ١٩٩٧ وإعلاميا بالذات ، وهذا الأمر عززه انفتاح المجتمع على الخارج بشكل لم أشهده في بداياتي « .

رسائل فكرية

انتهجت المنصوري مساراً خاصاً في أسلوب تصميم الأزياء، فمع كل تشكيلة متميزة من الأزياء تقدمها كل عام، تسعى المنصوري إلى التعبير عن مواقفها ومواقف دولتها حول العديد من القضايا، من خلال فستان مصمم يقدم فكرة موجهة سواء للداخل أو الخارج ، بطريقة ذكية تضج بالأناقة التي تعتلي جميع تصاميمها .

البعض يرى في رسائل « المنصوري « التي تذخر بها تصاميمها استغلال للظروف المحيطة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو

٢٠٠ ألف درهم أغلى زي صممته والانتقادات لم تعق مسيرتي

غيرها ، لكنها ترد « أنا لا أستغل الظروف إنما أطوعها حيث أعمل من خلال الأزياء على أن أقدم فكر وردود فعل ، شأني في هذا شأن أي مواطن أو شخص عادي ، فأنا كأي شخص يتابع يومياً ما يدور من حوله أعبر عن ردود فعلي تجاهه لكن بطريقتي ، فأنا لا أومن أبداً أن المصمم يجب أن يعزل نفسه عن محيطه ما دام جزءاً منه .»

بشأن رسالتها التي كان لها طابعها الاقتصادي والتي حملت عنوان « إمارات القمم « كرد على الإعلام الغربي إبان الأزمة المالية العالمية وما واجهه اقتصاد دولة الإمارات ، تقول المنصوري « قدمت رسالتي « إمارات القمم « كرد فعل طبيعي أعبر به عن وجهة نظري فيما يقال حول اقتصاد دولتي ، قدمت فستاناً باللونين الأحمر والأخضر

ليمثل سهمي البورصة في حالتي ارتفاعه وهبوطه ، بينما قدمت رسما لـ « برج خليفة « في جزء السهم الأخضر المرتفع من الفستان، والذي يعبر عن شموخ الدولة ، بينما اعتلى رأس عارضة الأزياء الكرة الأرضية في اتجاه السهم الأحمر ليعبر عن هبوط أسهم البورصة .

جوائز وتكريمات

حازت المصممة الإماراتية منى المنصوري على عدد من التكريمات ، إذ حازت شهادات تقدير حرم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة وسمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي والشيخة الدكتورة هند القاسمي رئيسة مجلس سيدات أعمال الإمارات عن المجلس وصاحبة السمو الملكي الشيخة لطيفة بنت خليفة خلال إقامة جاليري « نسائم حرير « بمملكة البحرين ، كما اختيرت المنصوري شخصية العام الأكثر تأثيراً في المجتمع ٢٠١٠ عن فئة المصممين ، وحظيت كذلك بتكريم مجلة بثينة عن المصمم الأكثر إبداعاً للعام ٢٠٠٨ ، كما حصلت على شهادة شكر وتقدير من رئيس هيئة البيئة للدور الفعال والوطني في دعم التصويت لجزيرة بوطينة ، بينما كرمت من قبل عدد من وسائل الاعلام كتلفزيون أبوظبي وسما دبي ، إلى جانب اختيارها في كتاب « حكاية مصمم « الذي يضم كبار المصممين العالميين ، وحازت فضلاً عما سبق على درع وتكريم من شركة « فيرتل « وجمعية أحباء مصر .

خبراء يطالبون بضوابط محلية تنظمها

صناعة الأزياء الخليجية تغزو الأسواق الخارجية في ظل تنامي الطلب على منتجاتها

نادي المال والأعمال- دبي

لم تعد صناعة الأزياء الخليجية حرفة يدوية لسد احتياجات المجتمع المحلي من الأزياء الشعبية، فقد تحولت خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى صناعة عالمية تنفق عليها أموالاً طائلة في العروض والتصاميم والتسويق وغيرها، في مقابل مبيعات كبيرة و»موديلات» فتحت لها أسواق جديدة ورفعت حجم الطلب المحلي عليها.

وتقول سيدة الأعمال ومصممة الازياء الاماراتية فاتنة جابر، أن صناعة الازياء في الدولة بشكل خاص قد نالت نصيبها من النمو الاقتصادي، حيث شهدت هذه الصناعة نموا تصاعديا ومتسارعا مع ازدياد الطلب عليها من قبل المجتمع الخليجي والخارجي، وبحسب تقديرات جابر فأن نسبة نمو صناعة الازياء الخليجية في الدولة وصلت إلى ٦٠٪ في السنوات الثلاث الاخيرة.

وبرأي جابر أن زيادة الطلب احد اسباب النمو في صناعة الأزياء الخليجية، ومع زيادة عدد المستثمرين في المجال، بات هنالك مساحة أكبر من الخيارات للمستهلك، كما ترى جابر أن صناعة الازياء الخليجية محليا بحاجة إلى ضوابط اقتصادية بالنسبة لحقوق المستثمر والمستهلك.

وتتفق مصممة الازياء الاماراتية إيمان آل ربيعة مع جابر، بأن صناعة الازياء الخليجية نمت بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث الاخيرة، فهي من وجهة نظرها الاستثمار الأقل ثمنا و الأكثر سهولة والأكثر طلبا كونها من الصناعات الاستهلاكية المطلوبة، وازدياد الطلب عليها جعلها تنموا بما يفوق ٦٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

وتقول آل ربيعة :» ان صناعة الأزياء الخليجية امتدت إلى الأسواق الخارجية كالصين والهند وغيرهما، وفي الوقت ذاته تنامت قيمة هذه الصناعة في دول الخليج والدول العربية الأخرى، نتيجة تزايد الطلب المحلي عليها».

وترى آل ربيعة ان هناك عدد من التحديات تواجه صناعة الأزياء الخليجية، أهمها عدم التوازن في اسعار المواد الأولية لهذه الصناعة حيث ليس هنالك علامات جودة محددة لها، ولكن برغم هذه الإشكاليات تبقى مشجعة للاستثمار.

أما المصممة مريم فاضل بن هدة ، فتؤكد على ان صناعة الأزياء الخليجية محليا قد نمت كثيرا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما أتاح للمستهلكين مساحة من الاختيارات وهامش للانتقاء، لكن الاشكالية الحقيقية تبقى متمثلة بأن صناعة الازياء الخليجية ليس لها ضوابط محددة، على حد قولها.

وتشير بن هدة إلى ضرورة تثقيف المستهلك بهذه الصناعة، حيث إن إقبال الزبون على تلك البضائع برغم ارتفاع أسعارها هو اهم استغلال الكثير من المستثمرين لها، بأسعار تفوق التكلفة الحقيقية بفوارق كبيرة في كثير من الأحيان.